

التكاملية المعرفية والمصطلحية بين العلوم في الثقافة العربية الإسلامية

عبد الوهاب حنك⁽¹⁾ أ. د عبد الله عيسى لحيلج⁽²⁾1- كلية الآداب واللغات، مخبر اللغة وتحليل الخطاب، جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل،
abdelwahabha@hotmail.com2- كلية الآداب واللغات، مخبر اللغة وتحليل الخطاب، جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل،
aissa.ali2014a@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2019/02/27 تاريخ المراجعة: 2019/05/13 تاريخ القبول: 2019/06/11

ملخص

لقد شهد التراث العربي الإسلامي مجموعة من المحمولات المعرفية، التي سمحت بأن تشكل ما يسمى بالثقافة العربية الإسلامية، والتي لا يمكن أن تُعزل عن السياقات الدينية التي نشأت في حضانها، كونها تعبر عن نظام متين في تطور هذه الثقافة، ومن ذلك القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والعلوم الدينية بعدها، وختاما بالعلوم اللغوية، وعلوم الآلة، والمقال يكشف من خلال النظرة غير التمييزية بين هذه العلوم، تلك التكاملية بين المعارف الإسلامية، والتي أدت بدورها إلى حدوث تداخل كبير في المصطلحات المعبرة عن هذه العلوم وطبعا من خلال اختلاف في المفاهيم والتصورات.

الكلمات المفتاحية: تكامل مصطلحي، تداخلية، علوم عربية، ثقافة عربية إسلامية.

*Integrative Knowledge and Terminology in Arab Islamic culture***Abstract**

The Arab-Islamic heritage has witnessed a set of knowledge-based themes that allowed for the formation making up of the so-called Arab-Islamic culture, which cannot be separated from the religious contexts that arose in its bosom. This sequence expresses a solid system in the development of this culture. This article reveals through the non-discriminatory view between these sciences, as the integrative ones between the Islamic knowledge, which in turn led to a great overlap in the terms expressed by these sciences and, of course, through a difference in concepts and visualization.

Keyword: Integration of terminology, interdisciplinary, Arab sciences, Arab Islamic culture.

*Connaissances intégratives et terminologie dans les sciences dans la culture arabe islamique***Résumé**

L'héritage arabo-islamique a été caractérisé par un ensemble de thèmes liés à la connaissance permettant la formation d'une culture dite arabo-islamique, indissociable des contextes religieux qui se sont développés dans son sein et ont présenté séquentiellement un système solide dans le développement de cette culture. Le présent article révèlent la complémentarité entre la connaissance islamique, ce qui a conduit à un grand chevauchement des termes exprimés et, bien sûr, grâce à une différence de concepts et de perceptions.

Mots-clés: Intégration de terminologie, interdisciplinaire, sciences arabes, culture arabe islamique.

مقدمة

عندما دخلت العربية أطوار الإسلام، أو عندما جاء الإسلام إلى الأمة العربية وفقاً لمجموع المضامين والمحمولات المعرفية التي توفر عليها من خلال النص القرآن، شكل مجموعة من الأمور التي يمكن أن نستخدمها عليها بالثقافة العربية الإسلامية، هذه الأخيرة التي قامت في حضن القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ولعل أبرز دليل على ذلك هو أسبقية العلوم الدينية عن كل تلك العلوم التي عرفها العرب، ومن ذلك الفقه، والتفسير، أو بالأحرى العلوم القصدية التي خدمت الدين، وليس هذا معناه أن العلوم اللغوية التي انبثقت عن الدينية لم تخدم الدين، وإنما نشأ النحو لخدمة القرآن والقراءات، والصرف كذلك، أما المعجمية فقد ارتبطت في كثير من محاورها بالجانب الديني، وبسبب هذا الأمر نشأت هناك شبكة متناسقة من العلوم الدينية واللغوية العربية، وأدى ذلك إلى التهام غير مسبوق، وصل إلى حد انتقال المعارف بين العلوم، ثم وصولاً إلى انتقال المصطلحات بينها، مما شكل تداخلاً وتكاملاً مصطلحياً لا مثيل له بين هذه العلوم، ومن أبرز العلوم اللغوية التراثية التي يظهر فيها هذا التداخل علوم النحو، والصرف، وفقه اللغة، إذ نجد عدداً معتبراً من المصطلحات المتناصّة بينها والتي تحمل ازدواجية مفهومية، ولقد انتقل الأمر وتشكل أيضاً في مباحث اللسانيات العربية الحديثة، كونها تحمل مختلف المستويات الصرفية والتركييبية الدلالية، لذلك تكون العربية ضمن هذا المجال موضوعاً للدراسة والوصف والتحليل المستوياتي.

بعد هذا يمكن الإيضاح من خلال مصطلح اللسانيات العربية الحديثة كإشكالية بارزة أن: «لسانيات العربية لا تتحدد باللغة المكتوب بها، إذ يمكن أن تكون لغة غير العربية، بقدر ما تحدد باللغة موضوع الوصف»⁽¹⁾ فقد تقوم هناك بحوث على العربية وبنياتها وترتيبها عن طريق لغات أعجمية كالإنجليزية والفرنسية مثلاً، في مقابل هذا تتمثل اللسانيات العربية مفهوماً من خلال «مجال مختلف وأوسع، إذ يمكن أن تشمل ما هو مكتوب من اللسانيات الأجنبية، وقد نقصد أيضاً باللسانيات العربية ما هو موجود من تصور عربي للظاهرة اللغوية»⁽²⁾ وبهذا يمكن تحديد الفرق بين لسانيات العربية واللسانيات العربية من ناحية «الموضوع المشتغل فيه، فلسانيات العربية تشغل مختلف مستويات التحليل باللغة العربية موضوعاً لها، أما اللسانيات العربية فتتناول كل ما يكتب في اللسانيات باللغة العربية، سواءً أعلق الأمر باللسانيات العامة أم لسانيات العربية أو لسانيات أية لغة من اللغات الطبيعية»⁽³⁾، فالبحوث اللسانية من قبيل ما قام به عبد القادر الفاسي الفهري ضمن النظرية التوليدية التحويلية من أجل نظرية لسانية عربية حديثة خالصة، وما أنتجه أحمد المتوكل في إطار النظرية الوظيفية من أجل نظرية وظيفية للنحو العربي من صميم لسانيات العربية التي اقتصت بدراسة مستويات اللغة العربية المختلفة وبنياتها.

التكامل المصطلحي بين العلوم في التراث العربي الإسلامي:

إذا كان التناص المصطلحي يختص بانتقال وعبور المصطلحات بين هذه العلوم العربية، أو هجرتها حسب اصطلاحات عديد من المختصين، كتعبير عن ذلك التفاعل الموجود في التراث العربي الإسلامي بين العلوم اللغوية بصفة خاصة، فإن تلك التكاملية والتداخلية بين العلوم عامة في التراث العربي الإسلامي هي سمة بارزة ليست للمصطلحات أو المفاهيم فقط، وإنما لكل خصائص العلوم العربية الإسلامية قديماً «حتى روي عن أبي عمرو الجرمي أنه كان يفتي الناس مدة ثلاثين سنة في الفقه من كتاب سيويه»⁽⁴⁾ شكل هذا تفاعلاً كبيراً بين هذه العلوم عامة، سواء العلوم القصدية أو علوم الآلة، حتى أصبحت «المعرفة الإسلامية تتداخل أنساقها، تداخلاً

كاملاً، فالفقه كان موصولاً بعلم الكلام، وعلم الكلام كان موصولاً بالفلسفة الإسلامية، فقد حصل في التراث الإسلامي تداخل قوي بين المعارف»⁽⁵⁾.

لهذا وجب معرفة التكاملية بأنها «النظرة التي تتجه إلى البحث في التراث - آليات ومحتويات - من أجل معرفته من حيث هو كذلك، على اعتبار أنه كل متكامل لا يقبل التفرقة بين أجزائه، وأنه وحدة مستقلة لا تقبل التبعية لغيره»⁽⁶⁾.

تلك التفرقة، أو النظرة التجزيئية للتراث العربي الإسلامي من خلال القطيعة التي نادى بها المغربي محمد عابد الجابري، وبالقطيعة الاستمولوجية على مختلف المستويات والأصعدة، هي ما لا يمكن الأخذ به، لأن «المرجعية التي ساهمت في هذه التداخلية القائمة بين العلوم الإسلامية، هو أن قامت شبكة متكاملة، ومتداخلة من العلوم (...) اللغوية من نحو، وصرف، وتصريف، ومعجم، وفقه، ولغة، وبلاغة، ودلالة، (...) إلى خدمة هذا النص المؤسس في جميع جهاته ومستوياته»⁽⁷⁾.

فلقد نشأت العلوم العربية عامة خدمة للقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، كما نشأت علوم الآلة خدمة للعلوم الأخرى، الناشئة في حضان القرآن الكريم كخادم له من خلال تفسيره ومعرفة ألفاظه، لذلك كان الهدف بين هذه العلوم كافة واحداً موحداً لا يخرج عن القرآن الكريم لأنه «من غير المفهوم أن يتضمن الخطاب الإسلامي نظامين للحقيقة أو طريقتين مستقلتين بعقلية مركزية ذات وظيفة توحيدية»⁽⁸⁾ ألا وهي القرآن الكريم، وهذا ما ساهم بالضرورة في تحقيق تلك التداخلية بين العلوم في التراث العربي الإسلامي، والتي مثلت من خلال مصطلحات عدة في مؤلفات الباحثين في هذا التراث، من بينها التكاملية بين العلوم، والتفاعل بين العلوم، إضافة إلى مصطلح آخر تناولته محمد همام في كتابه "جدل الفلسفة العربية بين محمد عابد الجابري وطه عبد الرحمن" حينما قال: «اشتركت العلوم العربية الإسلامية في كثير من الخصائص وتبادلت التأثير فأضحى بديهياً صدور الممارسة العقلية عن منهج إسلامي متكامل، يصل كل جهود العقل العربي بالمناخ الإسلامي الذي صدر عنه، وهذا ما سميته "الفلسفة المنهجية الإسلامية»⁽⁹⁾ والذي يقوم وفق اعتبار التراث العربي الإسلامي نظاماً متكاملًا من خلال علومه بصفة عامة، ومن حيث المضامين الواردة ضمن هذه العلوم بصفة خاصة، هذا ما ينبغي أن يسود كتصور ذهني من ناحية المادة المعرفية التراثية.

فإذا ما تمّ تحسُّسُ هذا التصور فلا بدَّ أن تُفرضَ «التداخلية من حيث هي منهج في مدارس التراث العربي الإسلامي أو في البحث عن الآليات المنتجة للمضامين المحمولة في هذا التراث (...) حرصاً على استيفاء المقتضى المنطقي الذي يوجب أن يكون المنهج مُستمدّاً من الموضوع ذاته لا مُسلطّاً عليه من خارجه»⁽¹⁰⁾ فاستحضار المنهج كحتمية قبلية لإحداث دراسة معرفية واقعية لمضامين العلوم الواردة في التراث العربي الإسلامي، يساهم بشكل كبير في معرفة واكتشاف المرجعيات الثقافية والفكرية التي قامت عليها العلوم آنذاك وفقاً لتكاملها وتداخلها المعرفي، هذا التداخل الذي يتشكّل من خلال قسامين اثنين «أحدهما داخلي يحصل بين العلوم التراثية الأصلية بعضها مع بعض، والثاني، خارجي يحصل بين هذه العلوم وغيرها من العلوم المنقولة»⁽¹¹⁾ تلك العلوم المنقولة الوافدة على الثقافة العربية الإسلامية من البيئة الغربية كالمنطق والفلسفة على سبيل التمثيل.

إنّ التداخلية والتكاملية كانتا السمة الأبرز للعلوم الحاضرة في التراث العربي الإسلامي، وهذا ما أدى إلى تفاعل واضح بينها من خلال المضامين والمفاهيم فنتج على إثر ذلك «أن حلت مجموعة من المصطلحات والمفاهيم، من حقولها الأصلية، وانتقلت من هذه الحقول الأصلية التي نشأت فيها إلى حقول معرفية أخرى،

مُستقبلة لها تتقاسم معها الموضوع، وتشتريك معها في المنهج»⁽¹²⁾ حتى حدث هنالك تناص بين تلك العلوم الممثلة للثقافة العربية الإسلامية، تمثل في انتقال المصطلحات بين هذه العلوم، مع تغير حتمي في المفاهيم من خلال العلمين أو أكثر، ولم يقتصر هذا التناص المصطلحي على العلوم الدينية فيما بينها بعدها الناشئ الأول في الثقافة العربية الإسلامية، وإنما تعدى ذلك حتى العلوم اللغوية الخادمة لعلوم الدين، إضافة إلى حدوث تناص مصطلحي بين علوم الدين من جهة وعلوم اللغة من جهة أخرى، كحال انتقال مصطلحات علم أصول الفقه إلى النحو العربي، ومما تجدر الإشارة إليه أن لهذا التناص المصطلحي أسباباً عدة تمثلت فيما يلي⁽¹³⁾:

- 1- وحدة المنطلق وهي النصوص: وأحسب أن لا مبالغة أن تتعت الحضارة العربية بحضارة النص* فلقد كان منه البدء وإليه الحال، فهو الأصل وغيره الفرع في العلوم اللغوية والشرعية سواء.
- 2- وحدة الغاية: وهي البيان وأحسبه الهدف الرئيس الذي حدده الله عز وجل لنبيه، لذلك كانت الغاية من علوم الدين أو علوم اللغة واحدة تفسير ألفاظ القرآن الكريم.
- 3- وحدة الباحث: وهي الوحدة النفسية والشعرية لدى العلماء مما جعلهم على تعددهم وتنوع اهتماماتهم واختلاف اتجاهاتهم صفاً واحداً.
- 4- وحدة النشأة والتطور: نشأت العلوم اللغوية والشرعية مترامنة متداخلة يفيد بعضها بعضاً، وتطورت كذلك تتبادل التأثير والتأثر عبر اللفظ والمعنى، وبين مسالك الأصالة والفرعية، واستمرت كذلك ترتقي في سلم التخصصات، ثم استوت بعد علوماً كل علم وحده في عالمه من المعالم ما هو علامة معلمة على التداخل والتكامل المصطلحي؛ فكانت المفردات الاصطلاحية تتناظر وتتماثل وتتقارض وتتقاطع، ثم تأتلف وتختلف.
- 5- وحدة المنهج: التقرير أن ثمة وحدة منهجية لأمرٍ جلل، صعب ليس بالبسيط السهل، ويحتاج إلى زمانٍ لتأكيد ذلك، وإن القول بوحدة المنهج إنما نابع من القول بوحدة الأمور السابقة كوحدة المنطلق، ووحدة الغاية، ووحدة الباحث، ووحدة النشأة والتطور.

هذه الوحدات المختلفة ساهمت بشكل كبير في إحداث ذلك التداخل بين العلوم القائمة آنذاك، من خلال المضامين المختلفة، وهو ما ساهم في «إثراء العلوم والفنون بعضها لبعض وفي توجيه بعضها مسار البعض الآخر، بل أدى ذلك التفاعل إلى امتزاج مصطلحات العلم الواحد بمصطلحات غيره من العلوم إلى حد أن تبدو بعض الإشكالات المعرفية التي يولدها هذا العلم كما لو كانت تنتسب إلى الإشكالات المعرفية التي تدخل في علم غيره»⁽¹⁴⁾.

فكانت هناك مجموعة معتبرة من المصطلحات المنتقلة بين العلوم سواء بين العلوم الدينية أو بين العلوم اللغوية كالنحو والصرف وفقه اللغة وغيرها لذلك، فإن «هذا التوجه في رحلة المفاهيم واكتسابها لمفاهيم جديدة، غير المفاهيم التي كانت عليها في أصلها الأول، ينبغي استحضاره في أية مقارنة، أو مقارنة لأبي حقل معرفي في التراث العربي الإسلامي، فانتهال المفاهيم، والمصطلحات من حقولها المعرفية إلى حقول معرفية أخرى من الأساسيات والمميزات التي طبعت التراث الإسلامي، ومن ثم لا ينبغي التنكر لهذا العبور أو التغاضي عنه أو إهماله أو إبعاده لكل توجه، أو مقارنة، أو مقارنة، أو مقارنة، توجهت نحو البحث في التراث العربي الإسلامي، خاصة ما كان من قبيل البحوث التي اختارت وجهة الدراسة المصطلحية تأصيلاً وتنظيراً وتوصيفاً وتحديداً»⁽¹⁵⁾.

من هنا نستخلص تلك الأهمية البالغة للتداخلية والتكاملية الحاصلة بين العلوم في التراث العربي الإسلامي، وكيف أمكن أن تحدث التناص المصطلحي بين علوم اللغة العربية كالنحو والصرف وغيرها، وما ساهم في ذلك

من أسباب، وما توفر من ظروف تمثلت في التمكن المتميز لعلماء العربية آنذاك واتسامهم بالخوض في علوم شتى سواء أكانت من العلوم الدينية أو من العلوم اللغوية، لذلك يستوجب التناص المصطلحي استحضار مجموع الخفيات والسياقات المساهمة في انتقال المصطلح من العلم القائم ضمنه إلى العلم المؤسس له مع إبراز لمجموع الحمولات المعرفية التي اكتسبها ضمن علمه الجديد، والتي تم إسقاطها عليه، وإسقاطها عنه كحتمية لازمة للمفهوم المستحدث له، ولأن حياة "المصطلح رهينة باستعماله" فلا شك أن المباني العربية قد كانت صالحة لاستيعاب تلك المفاهيم الجديدة المستحدثة للمصطلحات المتنقلة بين العلوم في العربية، لذلك شاع استعمالها، ولا شك أيضاً بأن علماء العربية آنذاك قد كانوا على علم بخصوصيات ذلك النقل المجازي للمصطلحات، وبالضبط للمشابهة الموجودة بين المفهومين أحدهما الأصلي، والآخر المجازي، ولو أن الأمر عكس ذلك ما وصلت من خلال الكتب التراثية عديد المصطلحات المعبرة عن مفاهيم علم معين وعن مفاهيم تختلف عنها في علم آخر، ولأن السياقات المرجعية والخصوصيات الثقافية والفكرية قد كانت واحدة موحدة باعتبار البيئة الثقافية الواحدة، فمن البديهي جداً عدم وجود اختلال بين في المصطلح الواحد من خلال مفهومه المزدوج، وذلك لاعتبارات عدة تتضمن الإطار الجغرافي، والزمن الواحد بكل ما يحمله من عناصر ثقافية، وفكرية، واجتماعية، وسياسية، وبيئية موحدة، ويبقى أمر تتبع المفهوم من حيث كيفية وضعه ضمن إطاره وكيفية توظيفه، وعلاقته بالمفاهيم الأخرى ضمن العلم الواحد أو العلوم المتعددة كفيلاً بالكشف عن كيفية انتقال المصطلحات بين علوم العربية، وخصوصاً في التراث العربي الإسلامي.

من جانب آخر؛ القول هنا بالتداخل المصطلحي يختلف من خلال جوانب عدة عن الاشتراك اللفظي الذي يمثل «تعدد المعاني للفظ الواحد، ويسمى اللفظ الذي تعددت معانيه بالمشترك»⁽¹⁶⁾، في أن هذا الأخير مرتبط باللفظ في شتى فروع ومناحي الحياة، أما المصطلح فمتخصص في حقل معرفي محدد، فإذا تمكن إدخال اللفظ ضمن حقل معرفي خاص أصبح مصطلحاً متخصصاً، وليس الأمر من جهة التفريق بين اللفظ والمصطلح، فالمصطلح يعد لفظاً أيضاً، وإنما المنوط بالاهتمام هنا هو التركيز على تلك الخصوصية التي يتسم بها المصطلح ضمن مجاله، وأنه يتميز عن اللفظ من خلال هذه الناحية، لهذا لا يمكن التصريح والقول باشتراك لفظي بين علمين مختلفين، هذا إن كان للاشتراك أصل حقا، وأمر تثبت وجوده وفقاً لأسباب قائمة بذاتها، لأن اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين حسب "ابن سيده" «ينبغي أن لا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً ولكنه من لغات تداخلت أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء فنكثر وتغلب، فتصير بمنزلة الأصل»⁽¹⁷⁾.

لأن اللغة قد كانت قارة ثابتة في عقول علمائنا القدامى، يعرفون كيفية استعمالها ومواقع توظيفها من خلال علومها، لهذا لم يكن حدوث الاشتراك أمراً قصدياً يسعى إليه أهل هذه اللغة قديماً، وإنما الاستعمال المجازي لبعض الألفاظ هو من أقر وأقام ذلك، لهذا يتبنى أمر القول بالاشتراك اللفظي وفقاً لعوامل عدة أهمها عدم القصدية في وضع الألفاظ المجازية، سواء كان ذلك في الألفاظ أو في المصطلحات العلمية قديماً، ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن «القواميس لا تظهر لنا أول استعمال للمصطلح أثناء ابتكاره، ولئن تسنى لنا أحياناً أن نؤرخ أول استعمال مجازي لصورة من الصور التعبيرية، فإنه يتعذر علينا أن نؤرخ تحول ذلك المجاز إلى نقل أي حقيقة فاللفظ يرسل إرسالاً لا يقصد من ورائه شيئاً سوى ما يتناسب والمقام، فلم يرد "علي بن أبي طالب" أن يستعمل مصطلح النحو للدلالة على العلم المعروف، لما حاور "أبا الأسود الدؤلي" عندما قال له (أنح هذا النحو) وهذا ما عرف بالعموية في نشأة المصطلح، وهي أحد الخصائص المميزة للمصطلحات في التراث العربي الإسلامي»⁽¹⁸⁾.

ولكن؛ إذا كان أمرُ تحديد المصطلح الأصل من المصطلح المجازي عسيراً من خلال المعاجم والقواميس التراثية، فإنّ التناص المصطلحي بين العلوم في العربية يمكن من تحديد ذلك من خلال تحديد أسبقية العلوم بعضها عن بعض، فتداخل المصطلحات بين علم النحو وعلم الصرف يمكننا من إعطاء نظرة أولية صحيحة على أنّ مصطلحات علم النحو أصلية ثابتة انتقلت إلى علم الصرف في صيغة مجازية لتعبر عن مفهوم آخر يخالف ما كان مفهوماً أصلياً لها، أو يقترب من ذلك، وكذا الأمر بين النحو وفقه اللغة واللسانيات، فالأسبقية التاريخية للعلوم العربية تحدد أسبقية المصطلح ظهوراً وولوجه في علم آخر مجازاً كنتيجة لأغراض شتى منها سعة العربية، وكثرة الاستعمال، ومنها النيابة والتعاقب، ومنها أنّ الأبنية متناهية والمعاني لا متناهية، ونظير هذا ما يرى من تعدد المعاني في حروف المعاني»⁽¹⁹⁾.

فلو أمكن أن يضرب مثالاً عن الانتقال المجازي المتمثل في المصطلحات التي تم استخلاصها من التراث العربي للتعبير عن مفاهيم المصطلحات الوافدة من الثقافة الغربية، وأنّ ذلك ما ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار من أجل إعادة إحياء التراث العربي الإسلامي ومصطلحاته، واستحدثاتها وفقاً لما تتطلبه مقتضيات العصر، كمواكبة السيل الكبير من المصطلحات العلمية التي تلج إلى اللغة العربية، إضافة لاستحدثاتها وفقاً لما يسمّى في لغة السينما الإطالة والتعميد في عمر دلالة ما، والقول في المصطلح يكون من خلال المفهوم وليس من خلال الدلالة، هذا المفهوم أو المفاهيم الذي يتحدد بنسبة كبيرة من خلال الجانب الوظيفي للوحدة الاصطلاحية ضمن علومها، وهو ما توصلت إليه النظريات اللسانية المعاصرة من مثل النظرية المعجمية الوظيفية، والنظرية الوظيفية، من خلال أهمية الوظيفة في تحديد وضبط المفهوم، والتصور، والتسمية، فالمصطلح والمفهوم ضمن الحقل الواحد متلازمين لا يمكن الفصل بينهما، وإنما يحدث ذلك حينما يخرج المصطلح عن حقله المعرفي.

نماذج من التداخل المصطلحي بين العلوم في العربية:

مصطلح الحذف بين النحو والصرف⁽²⁰⁾:

يراد به في النحو إسقاط كلمة من بناء الجملة وقد تكون هذه الكلمة ركناً من أركان الجملة كالمبتدأ أو الخبر والفاعل والفاعل، وقد تكون حرفاً، وقد تحذف الجملة كجملتي جواب الشرط أو جملة جواب القسم عند اجتماع شرط وقسم.

وهو: (21) اعتداد بالمبني العدمي أو ما يسمونه zéro morphème فالبنيات السطحية في النصوص غير مكتملة غالباً بعكس ما قد يبدو لمستعمل اللغة العادي ففي قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ۗ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (18)﴾ آل عمران لا مفر من فهم وشهد الملائكة وشهد أهل العلم "بدليل ما في آخر الآية من قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، ولولا هذا الفهم لجعلنا الملائكة وأولي العلم آلهة مع الله سبحانه وتعالى، ولكن هذا الفهم يوصل إليه حتى عن طريق هذا التحليل، فالنص وما فيه من تناص بين أول الآية وآخرها وما يحيط به من عالم العقيدة والخطاب الديني يحول دون ذلك الفهم الخاطئ، فالعنصر المحذوف متوقع نحويًا أو كما يسميه النحاة العرب "مقدر"، ويستعان على تقديره بدليل الحذف، وللحذف استعمالات مختلفة وصور مختلفة منها حذف المفرد وحذف التركيب وحذف الجملة ويتوقف كل ذلك على مطالب الموقف.

ويراد به في الصرف إسقاط حرف أو أكثر، أو حركة أو أكثر من الكلمة، وقد سمي إسقاط الحركة إسكاناً، والمشهور في الصرف الحذف الإعلالي، ويراد به ما يكون لعلة موجبة للحذف على سبيل الاطراد كحذف ألف عسا، وياء قاض.

ومهما يكن من اختلاف الوظيفة ضمن مفهوم الحذف في كلا العلمين، فإنه على إثر ذلك ما فرض ذلك التضارب والتناقض المفهومي، وإنما الاستعارة هنا من علم لآخر تتبدى لأول نظرة أنها ما كانت إلا من خلال التشابه الوظيفي، ولنفترض أن علماء العربية استحضروا مفهوم الحذف ضمن علمه الأول حينما تناولوا مسألة حذف أخرى سواء كان ذلك في النحو أولاً، أم في الصرف، وعملوا على إسقاط المفهوم الثاني على المصطلح بصيغته الأولى، بعد أن نقل من صيغته الصناعية المعجمية، وأن ما فرض هذا التداول المفهومي المزوج ضمن المصطلح هو تلك المشابهة التي يفرضها المجاز في نقل التسمية من مفهوم لآخر.

مصطلح القلب بين النحو والصرف:

في علم النحو:

يراد به في النحو التبادل بين الكلمات في المواقع الإعرابية، وعدوا ذلك من فنون الكلام، وأكثر وقوعه في الشعر كأن يجعل المبتدأ والخبر مبتدأ كما في قول حسان بن ثابت:

كأن سبيئاً من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

فمن نصب المزاج جعل المعرفة الخبر، والأصل رفعه، ونصب العسل على أن المعرفة هي المبتدأ أو النكرة هي الخبر.

في علم الصرف:

يراد به في الصرف تحويل أحد حروف العلة وهي: ا، و، ي، وما يلحق بها وهو الهمزة إلى حرف آخر منها بحيث يختفي أحدها ليحل محله غيره طبقاً لضوابط محددة في كتب الصرف، ومن ذلك قلب الواو والياء ألفا في مثل قال، وباع إذ الأصل قول، وبيع، وقلبها همزة في مثل قائل، وبائع والأصل قاول وبائع.

مصطلح التحويل بين النحو وفقه اللغة⁽²²⁾:

في النحو العربي:

هو الذهاب بأصل الشيء إلى جهة غيره، وهو في التمييز مختص بتمييز النسبة ويعني الذهاب بالفاعل أو المفعول به أو المبتدأ أو المضاف إليه إلى النصب على التمييز نحو: طاب محمد خلقاً، أي طاب خلق محمد - ونحو غرست الشوارع شجراً أي؛ غرست شجر الشوارع، ونحو عجبت من طيب زيد نفساً أي عجبت من طيب نفس زيد، والتحويل كذلك هو التغيير وأفعال التحويل هي الأفعال التي تشبه الفعل صير في معناه، والأفعال الدالة على التحويل في: جعل واتخذ وتخذ ووهب وترك ورد.

في فقه اللغة:

من المصطلحات التابعة لحقل التطور اللغوي الذي يراد به الانتقال من وضع إلى وضع آخر، سواء أكان ذلك التحول زمنياً أم تزامنياً مثل تحول أنطى إلى أعطى أو تحول فعل إلى فَعَل وأفعل وفاعل.

مصطلح المثني بين النحو وفقه اللغة⁽²³⁾

من المصطلحات المشتركة التي تستعمل في حقلين معرفيين أو أكثر، إذ يرد هذا المصطلح في علم النحو، ويراد به دلالة اللفظ على اثنين بوساطة علامة إعرابية قوامها الألف والنون في الرفع والياء والنون في النصب والجر مع كسر نون المثني.

في حين يستعمل في موضوعات فقه اللغة بدلالة قريبة من الدلالة النحوية ولكن بمفهوم مخالف، فالدلالة في مصطلح المثني - بحسب فقه اللغة - ما يدل على الاثنتين أيضا، ولكن بدلالة ثانية وذات طرفين معروفين، فمثلا: (القمران) هما الشمس والقمر، و(الحسانان) هما الحسن والحسين رضي الله عنهما، و(العمران) هما أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

إن ما تظهره المعاجم الاصطلاحية، وكذا كتب النحو في التراث العربي الإسلامي، بخصوص مصطلح المثني، يحيل إلى أسبقية النحويين في الخوض في هذا المصطلح ومفهومه، منه في فقه اللغة كعلم عربي، بل إن المفهوم نفسه يشير إلى ذلك من خلال المفهوم القريب من مفهوم علم النحو الذي اكتسبه على إثر المشابهة، أضف إلى ذلك فإن مفهوم المثني النحوي من خلال ارتباطه بالعدد يميل أكثر إلى المعنى المعجمي الخاص به في المعاجم اللغوية، بينما يوحي مفهومه ضمن فقه اللغة بشيء من عدم الإلزامية ضمن هذا المصطلح، وأنه نتج عن ذلك التمكن والفقه الفريد في اللغة، ويبدو أن اطلاع أحد المتمكنين باللغة على المفهومين دون نسبتها إلى علميهما سينتج بالضرورة قوله بخصوص الفلسفة اللغوية في مفهوم المصطلح ضمن فقه اللغة، ثم أو ليس العلم المتضمن ضمنه يدل على ذلك من خلال المصطلح المركب - فقه اللغة -

مصطلح البناء بين النحو والصرف:

أول من يعزى إليه استعمال مصطلح البناء هو الخليل، وذلك بتصريح واضح من سيبويه في كتابه، وذلك فيما يخص النحو العربي، يقول سيبويه: «وكان الخليل يقول هذا ذو بفتح الذال لأن أصلها الفتح، تقول: ذوا، وتقول: ذو»⁽²⁴⁾، إذ استعمل الخليل مصطلح البناء تعبيرا عن مفهوم الضم، والفتح، والكسر لبناء الكلمة في العربية، ذلك أنه يمكننا من خلال نظرة أولية أن نميز عدم التوظيف الدقيق للمصطلحات النحوية، وأن استخدام الضم والفتح والكسر كفيل أن يفرق بين مفهوم البناء من جهة ومفهوم الإعراب في الكلمة من خلال حركات الرفع، والنصب، والجر، لكن الخليل أقام الأمر عكس ذلك من خلال توظيف مصطلحات البناء للتعبير عن الإعراب، وكذا توظيف مصطلحات الإعراب للدلالة على مفهوم البناء: «قال الخليل: لو أن رجلا قال: إياك نفسك لم أعنفه، لأن هذه الكاف مجرورة»⁽²⁵⁾ ومن هنا يكون الخليل قد استعمل مصطلحات الإعراب للبناء والأصل أن يقول مبنية على الكسر.

أما في موضع آخر فقد وظف الخليل مصطلح البناء من خلال إكسابه لمفهوم آخر تمثل في بنية الكلمة وشكلها، وذلك ليس بغريب كونهما - البنية والبناء - متشابهان صيغة صوتية، قال سيبويه: «وسألت الخليل عن أب فقال: إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت: أبوان، وكذلك أخ تقول أخوان، لا تغير البناء... ولا تغير بناء الأب عن حال الحرفين، لأنه عليه بني»⁽²⁶⁾

لقد شكل مصطلح البناء في النحو العربي نقطة إجماع بين النحويين من حيث مفهومه، ولعل سرد بعض من تعريفات البناء عند النحويين يكشف عن ذلك الاتفاق، إنه البناء: عند الفارسي «ضد الإعراب، وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل، ولا يخلو البناء من أن يكون على سكون أو على حركة، فالبناء في السكون يكون

في الاسم، والفعل، والحرف، والمبني على الحركة من الكلم ينقسم بانقسام الحركات التي هي الضمة، والفتحة، والكسرة»⁽²⁷⁾، وهو عند تلميذه ابن جني في الخصائص: «لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل»⁽²⁸⁾.

والمتمعن في القولين يستخلص نقطة الاختلاف بين ابن جني وأستاذه، والتي تكمن في نفي الأول حضور العوامل في تشكل المبني من الكلم خلافا لما أورده الفارسي من تعدد العوامل الداخلة عليه، والحق أن ابن جني يذهب في ذلك مذهبا تبريريا يقرنا من الأسباب الحقيقية لهذا الاصطلاح بين العلماء، والذي يبرر من خلاله في صورة غير قصدية سبب اتخاذه غياب العوامل في البناء، وذلك في قوله: «وكأنهم إنما سموه بناء لأنه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء»⁽²⁹⁾.

من هنا كان استحضار الفهم اللغوي أمرا جلا في فهم المصطلحات العلمية من خلال أن العرب إنما شكلت لغتها انطلاقا مما هو حاضر في البيئة العربية من مراجع مائية وصناعية وغيرها، ولا شك أن البناء هنا من مثل ذلك، كونه أحد الأمور المستقرة موضعا في الثقافة العربية قديما، وهو ما جعل أمر المشابهة المجازية مستساغا، ومثل ذلك نجده عند ابن الخشاب (ت 567 هـ) في كتابه المترجل في شرح الجمل، وعند ابن خروف (ت 609 هـ) في شرح جمل الزجاجي.

أما مفهوم البناء في مباحث الصرف العربي فقد قام تعبيراً عما جاءت به العرب من الوزن الصرفي: «ويقولون للبناء: مثال، ووزن، وزنة، وصيغة، ووزان»⁽³⁰⁾، فالبناء عند الصرفيين مختص بتفعيلات الكلام العربي وأوزانه، وما يقابل هذا الوزن في الكلم من حروف أصلية تمثل بحق مفهوم البناء، فالرباعي من الكلم العربي مثلا يتشكل بناؤه من مجموع حروفه الأصلية، إضافة إلى الميزان الصرفي لها، الذي يتكون أصلا من فاء الكلمة وعينها ولامها، فالصرف أصلا قام على «أصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»⁽³¹⁾.

والقول بالبناء ضمن هذا الموضوع مختص بالكلمة من حيث هيئتها التي يمكن أن تشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المركبة وحركاتها وسكونها، ومما يجدر التعرّيج عليه أن علماء الصرف بتلميح ابن الحاجب (ت 649 هـ) قد فرقوا بين مفهومين للبناء في الصرف «الأول: البناء الصرفي ويقصد به أبنية الأفعال، وأبنية المشتقات وغيرها من الأبنية، والآخر: أحوال البناء»⁽³²⁾ والحق أن مصطلح البناء نحويا كان أم صرفيا قد انتقل من مصدره الصناعي من خلال إسقاط صائب على فروع الكلم في العربية، فاختص أحيانا بجزء من هذا الكلم استنادا على ما يحمله في آخره، وتمثل في أحيان أخرى بما يتشكل منه الكلم في العربية، فكان بذلك أقرب إلى معناه المعجمي الأصلي، ولأن المصطلحات كثيرا ما تتداخل بين العلوم ويتطور مفهومها فإن مصطلح البناء قد خص بحمولتين معرفيتين من خلال علمي النحو والصرف في العربية لم تحدثا أي نوع من الالتباس والغموض المفهومي.

مصطلح الحشو بين النحو والصرف:

الحشو مصطلح نحوي صرفي متعدد المفاهيم بين هذين العلمين، بل وحتى في العلم الواحد، ولقد دل الحشو في معناه الاصطلاحي على مفهومه المتخصص، أو قل اقترب من ذلك، وذلك احتكاما لما ذكره ابن منظور (ت 711 هـ) بأنه الحشو_ «الفضل الذي لا يُعتمد عليه»⁽³³⁾ ولعل الخليل هو أول من تطرق إلى مفهومه العلمي المتخصص، القائم في أبواب الصرف العربي فقال⁽³⁴⁾: «جميع التصغير صدره مضموم، والحرف الثاني منصوب ثم بعدهما ياء التصغير، ومنعهم أن يرفعوا الياء التي في التصغير لأن هذه الأحرف التي دخلت عمادا للسان في

آخر الكلمة فصارت الياء التي قبلها في غير موضعها، لأنها بنيت للسان عمادا، فإذا وقعت في الحشو لم تكن عمادا، هذا لتبيان أول استعمالات المصطلح في العربية، أما بعد الخليل فقد نقل سيبويه المصطلح ووظفه نحويا للدلالة على صلة الموصول، فقال: «إن الذي لا يكون إلا معرفة لا يكون ما ومن إذا كان الذي بعدهما حشوا، وهي الصلة، إلا معرفة»⁽³⁵⁾، فالحشو عند سيبويه هو صلة الموصول، أي هو الجملة التي تأتي بعد "ما" و"من" في غير محل من الإعراب، وهذا وارد كسبب في إطلاق سيبويه لهذا المصطلح.

من هنا كان الحشو كمصطلح مشترك بين النحو والصرف متعدد المفاهيم والوظائف، لكننا كثيرا ما نجد هذا التعدد ضمن إطار النحو العربي، فالضمة، والزيادة، والإقحام، والإدراج، وصلة الموصول، والعائد تسميات تدل على غير الأصل في الكلمة، أو على الحشو كمصطلح جامع، لكنها تخرج عن كونها متممة لتحقيق المعنى الصرفي للكلمة، أما من الناحية الصرفية فقد اقتصر المصطلح على مفهوم واحد دال على الحرف الأوسط في الكلمة، وإذا كان النحو والصرف قد خصا مصطلح الحشو بالدلالة على الوحدة الصرفية، أو الكلمة وما يطرأ عليها من تغييرات، فإن اللسانيات الحديثة قد ربطت المصطلح بالمستوى التركيبي من الكلام، وهو _ الحشو _ «صورة بلاغية تتم بتكرار اللفظ والمعنى في جملة ما للتأكد من إيصال المعنى إلى السامع»⁽³⁶⁾، وهو بهذا ينحو منحى تأكيديا خاصا بما تفعله العرب من تكرار لتأكيد الكلام مثلا، سواء أكان توكيدا لفظيا أو معنويا، قال الشاعر:

أخاك أخاك فإن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح.

مصطلح الباب بين النحو والصرف وفقه اللغة واللسانيات:

يتسم مصطلح الباب بحمولة معرفية ومفهومية أسقطت على أغلب العلوم اللغوية العربية من نحو وصرف وفقه لغة ولسانيات، ذلك أنه يمتلك حضورا مفهوميا دائما ضمن هذه العلوم، لكن ذلك لا يعني أبدا عدم احتضانه لمفهوم مختص في أحد هذه العلوم أو في بعضها، يكون أضيّق في الدلالة، وأكثر دقة في الإشارة إلى تصور علمي ومعرفي خاص بمجال معين.

إن الحضور المفهومي لمصطلح الباب كثيرا ما تجسد ضمن النحو العربي ابتداء، لينتقل بعدها إلى محاور الصرف، ثم إلى فقه اللغة ودروسها، وانتهاء عند اللسانيات الحديثة أين اعتبر المصطلح كوسيلة للولوج والخوض في مسائل اللغة العربية بنحوها وصرفها ومعجمها.

لقد سجل مصطلح الباب حضورا واستقرارا في النحو العربي لم يعرف له مثيل في العلوم الأخرى، فلم يترك سيبويه مسألة من المسائل النحوية إلا ودل عليها من خلال هذا المصطلح، وقد تبعه في ذلك ثلة من علماء العربية القدامى، وبعد النحو انتقل المصطلح إلى مسائل الصرف العربي أين لزم النمط الذي يكون عليه الفعل الماضي مع المضارع، ومن ثم يقولون أبواب الفعل الماضي مع المضارع ستة، ولقد كان لفقه اللغة أيضا نصيب من هذا المصطلح إذ استعمل وأطلق في المعاجم اللغوية على حروف الهجاء، وما ينضم إليها من حروف أخرى يكون مجموعها كلها كلمة واحدة أو لفظا واحدا، كأن يقال باب الهمزة، وبعد هذا انتقل المصطلح إلى اللسانيات العربية ووظف عند كثير من المتخصصين، ومن أبرز الذين وجد عندهم المصطلح اللساني الجزائري عبد الرحمان الحاج صالح في إطار النظرية الخليلية الحديثة التي لمت مختلف المستويات اللغوية الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، وشملها هذا المصطلح هو بنفسه أيضا.

إن مصطلح الباب من خلال مفهومه الواسع ضمن مجالات النحو والصرف، أو حتى فقه اللغة واللسانيات، وبغض النظر عن تخصيص دلالاته أو اتساعها عند الانتقال من علم لآخر، يكشف عن إشكالية تنفصل إلى فرضيتين: إحداهما أن المفهوم الخاص بالمصطلح ضمن هذه العلوم يخرج من دائرة المصطلحات العلمية المتخصصة، لأنه لم يتم وفق وظيفة معينة تحدد تصورا خاصا به في إطار علم معين من العلوم، لا شك هنا أن الوظيفة معيار حاسم في تحديد المفهوم والتصور المتخصص مثلما ساهمت في قيام العديد من المصطلحات النحوية والصرفية، أما الثانية فتقوم وفقا لاستعمالات هذا المصطلح في المسائل التي جاء مقترنا بها، إذ لما كانت هذه المسائل تفرض إمكانية التعبير عنها من خلال تركيب جملي يخرج عن كونه مصطلحا قائما بذاته، تطلب الأمر ضرورة اقتران أحد المصطلحات العربية بكافة هذه المسائل، فكان مصطلح الباب أنسبها، ثم انتقل بصورة مباشرة إلى مباحث العلوم اللغوية الأخرى.

خاتمة

ختاما يمكن القول أن التداخلية والتكاملية بين العلوم في التراث العربي الإسلامي، من خلال جانبها المختص بالمصطلحات العلمية قد شكلت نظاما اصطلاحيا هرميا متناسقا، بحيث يشكل كل مصطلح مفهومه على إثر المفاهيم التي جاءت قبله، وذلك انتقالا من الأخص إلى الأعم، ومن الجزء إلى الكل، ولقد لوحظ هذا كثيرا ما لوحظ في المصطلحات النحوية والصرفية، وقبل ذلك في المصطلحات الدينية التي انتقلت إلى العلوم اللغوية مثل السماع، والقياس، والاستصحاب، والتي تمثل ذروة المصطلحات الدينية، والحق أن أمر الانتقال المصطلحي بين العلوم العربية ينبغي أن يدرس وفقا لاعتبارات عديدة، وبشكل مركز يكشف عن التكاملية، وعن الأسباب القصدية في هذا الانتقال.

الإحالات والهوامش:

- 1- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013م، ص 46.
- 2- المرجع نفسه، ص 46.
- 3- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج - مرجع سابق، ص 46-47.
- 4- الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، 1973م، ص 75.
- 5- محمد بنعمر، الدلالة الداخلية للمصطلحية وموقعها في قراءة التراث عند الدكتور طه عبد الرحمن، مركز نماء للبحوث والدراسات، د ت، د ط، 2011/11/26، ص 13، www.nama.center.com.
- 6- طه عبد الرحمن، حوارات من أجل المستقبل، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2011 م، ص 30.
- 7- محمد بنعمر، تداخل العلوم في علم أصول الفقه، مركز نماء للبحوث والدراسات، د ن، د ت، ص 4، www.nama.center.com.
- 8- فتحي حسن ملكاوي، منهجية التكامل المعرفي مقدمات في المنهجية الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الثانية، 1437هـ - 2016 م، ص 31.
- 9- محمد همام، جدل الفلسفة العربية بين محمد عابد الجابري وطه عبد الرحمن البحث اللغوي نموذجا، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2013م، ص 46.
- 10- محمد بنعمر، الدلالة المصطلحية للتداخلية - مرجع سابق، ص 12.
- 11- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، المغرب، الطبعة الثانية، د ت، ص 76.
- 12- محمد بنعمر، الدلالة المصطلحية للتداخلية - مرجع سابق، ص 15.

- 13- ينظر: عبد النبي الكبير، التداخل والتكامل المصطلحي في العلوم اللغوية من أين؟ وكيف؟ مجلة دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية، فاس، العدد الأول، 1422هـ - 2001م، ص 117-122.
- * حضارة النص: مصطلح جاء به نصر حامد أبو زيد ليستدل به على وجوبية التأويل في النص الديني العربي، ينظر: نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، مؤمنون بلا حدود، دب، الطبعة 1، 2017، ص 224.
- 14- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث- مرجع سابق، ص 90.
- 15- محمد بنعمر، الدلالة المصطلحية للتداخلية- مرجع سابق، ص 15-16.
- 16- محمد الأنطاكي، دراسات في فقه اللغة، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، د ت، ص 307.
- 17- ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الجزء 13، كتاب الأضداد، د ط، د ت، ص 259.
- 18- كمال رقيق، المصطلح اللغوي في كتاب سيبويه- مرجع سابق، ص 18.
- 19- عبد النبي الكبير، التداخل والتكامل المصطلحي في العلوم اللغوية من أين؟ وكيف؟- مرجع سابق، ص 124.
- 20- روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998م، ص 34-35.
- 21- إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، دار المعارف، دب، د ط، د ت، ص 33-34.
- 22- مشتاق عباس معن، المعجم المفصل في فقه اللغة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001، ص 60.
- 23- المرجع نفسه، ص 60.
- 24- سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م، الجزء الثالث، ص 263.
- 25- المرجع نفسه، ج 1، ص 279.
- 26- المرجع نفسه، ج 3، ص 405.
- 27- الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شادي فراهود، دن، الطبعة الأولى، 1389هـ - 1969م، ص 15.
- 28- ابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، د ت، ص 36.
- 29- المرجع نفسه، ص 36.
- 30- لويس شيخو اليسوعي، نزهة الطرف في مختصر الصرف، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1898، ص 6.
- 31- الاسترأبادي رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، 1395هـ - 1975م، ص 3.
- 32- يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2012م، الجزء الثاني، ص 885.
- 33- ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت- لبنان، د ط، د ت، الجزء الأول، مادة ح ش ا.
- 34- الخليل أبو عبد الرحمان بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، العراق، ط 1، 1980م، الجزء 8، ص 143.
- 35- سيبويه، الكتاب - مرجع سابق، الجزء، ص 107.
- 36- مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية فرنسي-إنجليزي-عربي، دار الفكر اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 1995، ص 14.
- قائمة المصادر والمراجع:
- 1- الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي (ت 1205 هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، 1973 م، ص 75.

- 2- ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل النَّحوي اللُّغوي الأندلسي (ت 458 هـ)، المخصص، دار اكتب العلمية، بيروت- لبنان، الجزء 13، كتاب الأضداد، د ط، د ت، ص 259.
- 3- طه عبد الرحمن، حوارات من أجل المستقبل، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2011م، ص 30.
- 4- فتحي حسن ملكاوي، منهجية التكامل المعرفي مقدمات في المنهجية الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الثانية، 1437هـ- 2016م، ص 31.
- 5- محمد همام، جدل الفلسفة العربية بين محمد عابد الجابري وطه عبد الرحمن البحث اللُّغوي نموذجاً، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2013 م، ص 46.
- 6- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، المغرب، الطبعة الثانية، د ت، ص 76.
- 7- ينظر: عبد النبي الذكير، التداخل والتكامل المصطلحي في العلوم اللُّغوية من أين؟ وكيف؟ مجلة دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية، فاس، العدد الأول، 1422هـ- 2001م، ص 117-122.
- 8- محمد الأنطاكي، دراسات في فقه اللُّغة، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، د ت، ص 307.
- 9- عبد النبي الذكير، التداخل والتكامل المصطلحي في العلوم اللُّغوية من أين؟ وكيف؟- مرجع سابق، ص 124.
- 10- روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998م، ص 34-35.
- 11- إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، دار المعارف، دب، د ط، د ت، ص 33-34.
- 12- مشتاق عباس معن، المعجم المفصل في فقه اللُّغة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001، ص 60.
- 13- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013م، ص 46.
- 14- محمد بنعمر، الدلالة الداخلية للمصطلحية وموقعها في قراءة التراث عند الدكتور طه عبد الرحمن، مركز نماء للبحوث والدراسات، د ت، د ط، 2011/11/26 م، ص 13، www.nama.center.com.
- 15- محمد بنعمر، تداخل العلوم في علم أصول الفقه، مركز نماء للبحوث والدراسات، د ن، د ت، ص 4، www.nama.center.com.
- 16- سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر (ت 180)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ- 1988م، الجزء الثالث.
- 17- الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت 377 هـ)، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شادي فهدود، دن، الطبعة الأولى، 1389هـ- 1969م.
- 18- ابن جني أبو الفتح عثمان (ت 383 هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، د ت.
- 19- لويس شيخو اليسوعي، نزهة الطرف في مختصر الصرف، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1898.
- 20- الاسترابادي رضي الدين محمد بن الحسن (ت 1023 هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، 1395 هـ- 1975 م.
- 21- يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2012 م، الجزء الثاني.
- 22- ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت- لبنان، د ط، د ت، الجزء الأول، مادة ح ش ا.
- 23- الخليل أبو عبد الرحمان بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، العراق، ط 1، 1980م، الجزء 8، ص 143.
- 24- مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية فرنسي- إنجليزي _ عربي، دار الفكر اللبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 1995، ص 14.